



التنمية الاقتصادية بعد عام 2003: بين الواقع الريعي ومشكلات التنمية

م.م نزار عبد الحسن حسين الميالي

وزارة التربية، مديرية تربية النجف

nzaralmyaly6@gmail.com

م.م طارق عباس جاسم الحاتمي

وزارة التربية مديرية تربية النجف

tarik.ta.ta84@gamil.com

المستخلص

لقي موضوع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بشكل عام والبلدان الريفية بشكل خاص على اهتماما كبيرا في الربع الأخير من القرن الماضي، لما له من دور في أحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية وتوسيع القاعدة الاقتصادية، ومن ثم تحقيق رفاهية الانسان وتحسين جودة المعيشة بشكل كبير للمجتمع، خصوصا مع تزامن ارتفاع اسعار النفط وتعاضم العوائد النفطية التي حصلت عليها البلدان المصدرة للنفط الخام. وفي العراق اعتمدت التنمية الاقتصادية في حركتها وبشكل رئيس على عوائد إيرادات النفط، مما يدل على تبعية الاقتصاد للربع الناشئ عنه، إذ اعدت خطط التنمية خلال تلك المدة وفقا لإستراتيجية النظام ونظريته السياسية وفلسفته الاقتصادية وبرامجه المقررة في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط النمو الاقتصادي، فكان لها الاثر الكبير في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في العراق، إلا أن وبعد حدوث التبدل السياسي عام 2003 لم تستطع الحكومات المتعاقبة من احراز تنمية اقتصادية تتوافق والامكانات المادية التي يملكها العراق، كما أن ما تحقق اقل ما يقال عنها إنها تنمية بطيئة ومتعثرة، فلم يشهد العراق أي تغيرات بنوية في هيكله الاقتصادية أو مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية التي مازالت شبيهة بالدول الهشة المنخفضة الدخل. فلم تسهم عائدات النفط في تنمية اهم القطاعات المنتجة في الاقتصاد، بل اسهمت في تخلف بنية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي الزراعة، والصناعة. ويرجع ذلك الى مجموعة معوقات اعاققت نموه، وأدت الى تراجع وانهيائه، فلم تكن هنالك استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية في اغلب مراحل تطوره، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد العراقي من خلال تراجع العديد من مؤشرات الأساسية، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات التي تحدث في السوق الدولية نتيجة للتغيرات في أسعار النفط. أن هذا الواقع يفرض على الحكومة العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتنويعها بشكل يسهم في زيادة مصادر الإيرادات للموازنة العامة، وتقليل الإعتماد على عوائد النفط المتقلبة، وتغيير مسار النفقات العامة من خلال تغيير بنية الموازنة العامة لمصلحة الإنفاق الاستثماري الموجهة لتوسيع الطاقات الإنتاجية والبنى الإرتكازية، ومن ثم توظيف الإيرادات النفطية في مشاريع تنموية اقتصادية تسهم في زيادة قيمة الأصل المادي وتحقق عوائد مالية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الريفية والاقتصاد الريعي، واقع التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، محددات التنمية الاقتصادية في العراق.



Economic development after 2003: Between rentierism and development problems

TAREK ABBAS JASIM AL-HATEM
Ministry of Education Directorate
General of Education of Najaf
tarik.ta.ta84@gmail.com

NASAR ABDUL HASAN HUSSEIN
Ministry of Education Directorate
General of Education of Najaf
nzaralmyaly6@gmail.com

Abstract

The topic of economic development in developing countries, particularly in rentier states, received significant attention in the last quarter of the past century due to its role in bringing about radical changes in institutional and social structures and expanding the economic base, thereby achieving human welfare and greatly improving the quality of life for society, especially with the concurrent rise in oil prices and the growing oil revenues obtained by oil-exporting countries. In Iraq, economic development has mainly relied on oil revenue, indicating the dependency of the economy on the resulting rent. Development plans during that period were formulated according to the regime's strategy, political theory, and economic philosophy, with established programs aimed at achieving economic and social transformations and planning for economic growth. This had a significant impact on changing the economic and social conditions prevailing in Iraq. However, after the political change in 2003, successive governments were unable to achieve economic development that matched Iraq's material capabilities. What has been achieved could be described as slow and stalled development, as Iraq witnessed no structural changes in its economic frameworks or its economic and social institutions, which still resemble those of low-income fragile states. Oil revenues did not contribute to the development of the most important productive sectors in the economy; rather, they contributed to the underdevelopment of other economic sectors, especially agriculture and industry. This is due to a set of obstacles that hindered their growth, leading to their regression and collapse. There was no clear strategy for economic development in most of its development stages, which negatively affected the Iraqi economy through the decline of many of its essential indicators.

Keywords: *Rentier state and rentier economy, the reality of economic development in Iraq after 2003, determinants of economic development in Iraq.*



1- المقدمة

تشهد الدول الريعية تفاوتاً كبيراً في مستويات التنمية بشكل عام والعراق بشكل خاص، فمنذ خمسينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر اعتمدت التنمية الاقتصادية في العراق حركتها وبشكل رئيس على عوائد إيرادات النفط، مما يدل على ارتباط حركة التنمية الاقتصادية للعوائد النفطية المتحققة من صادرات النفط. وبعد حدوث التبدل السياسي عام 2003 لم تستطع الحكومات المتعاقبة من احراز تنمية اقتصادية تتوافق والامكانات المادية التي يملكها العراق، فلم تسهم العوائد النفطية في العراق بتحقيق التنمية الاقتصادية خلال العقدين الاوليين من القرن الحادي العشرين، بل اسهمت بمزيد من الاختلالات والفوضى التنموية وعدم ايجاد قاعدة انتاجية في الاقتصاد، وبات يواجه اوضاعاً تنموية صعبة تتمثل في استفحال مظاهر الفقر وضعف الاداء الاقتصادي واختلال مؤشرات التوازن الكلي، ولازالت فجوة التنمية بينها وبين البلدان المتقدمة تزداد يوماً بعد يوم، نتيجة اعتمادها على مورد واحد في تمويل موازنتها العامة وتمويل التنمية. ان هذه الاشكالية ناجمة من عدم وجود رؤية للتنمية الاقتصادية تسهم في تنويع الاقتصاد والتخلص من تبعية المورد الواحد. ان تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من استمرار الفخ الريع، يتطلب الامر من الحكومة وقفة جادة من خلال تبني مجموعة من سياسات واستراتيجيات تنموية من شأنها التخفيف ومن ثم معالجة الحالة الريعية.

1-1 الدولة الريعية والاقتصاد الريع: حدود المفهوم وسعة المعنى

قبل البدء في توضيح مفهوم الدولة الريعية والمصطلحات المرادفة لها لابد من توضيح مفهوم الريع بشكل عام، اذ ينصرف مفهوم الريع في الاقتصاد بمعناه الواسع الى كافة اشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر، كما ان الريع مفهوم متعدد الجوانب، تطور عبر الزمن إلا أنه بقي محتفظاً بجوهره مع تعدد اشكال ظهوره بأنه حصيلة المال غير الناتج عن تعب، ويكون مصدره هبة الطبيعة او الموقع الجغرافي لبلد ما⁽¹⁾. اما مصطلح الدولة الريعية فيطلق على الدولة أو المجتمع الذي يعيش في تبعيته للمداخل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط، والتي تلعب دوراً بارزاً في كل مداخل الدولة⁽²⁾. وينصرف هذا المفهوم إلى تلك الدولة التي تحصل على جزء جوهري من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع. ورغم الاختلاف حول تحديد المصادر الريعية إلا أن غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد في اعتبار الدولة ريعية أم لا، فضلاً عن ذلك فإن ظاهرة الريع عامة لا تختص باقتصادات معينة، ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من بلد لآخر. ويشار في العادة إلى مظهر مهم للدولة الريعية هو أن نسبة كبيرة من الريع الخارجي تؤول إلى فئة



صغيرة أو محدودة تتمثل بالطبقة الحاكمة ومن ثم يتم توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان، وعليه لا تعد الدولة ريعية تلك التي يتم توليد الريع فيها بمشاركة الغالبية من سكانها كما في البلدان، التي تعتمد على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية⁽³⁾. وعليه تعرف وتعرف الدولة الريعية النفطية، بأنها تلك التي تعتمد بمعظم صادراتها، وتمويل موازنتها العامة على تصدير النفط وتملك أو تسيطر الدولة فيها على معظم العوائد النفطية⁽⁴⁾.

أما الاقتصاد الريعي فيعرف بأنه حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحاً كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط انتاجي أو ابداعي يذكر سواء أكان رجل أعمال فرداً أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية أم من شركات القطاع العام أو الهيئات المحلية⁽⁵⁾. وعلى ذلك يعد الريع الخارجي عنصراً مهماً في عد الدولة ريعية أم لا، لأنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات انتاجية محلية مهمة، أي أنها تعتمد على دخل لا يتم اكتسابه عن طريق الإنتاج والعمل⁽⁶⁾. وهناك أيضاً مظهر آخر مهم للدولة الريعية، يتمثل في أن نسبة كبيرة من الريع الخارجي يؤول إلى فئة محدودة، تتمثل بالطبقة الحاكمة، ومن ثم يتم توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان، أما الاقتصاد الريعي، فيتم توليد الريع فيه بمشاركة الغالبية من السكان مثل البلدان التي تعتمد على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية⁽⁷⁾. ومن خلال ذلك يتضح أن كلا الدولة الريعية، والاقتصاد الريعي يعتمد على مصدر خارجي في توليد الدخل، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل بالعائدية للدخل الريعي إذ أن عوائد الدخل الريعي المتولدة في الاقتصاد الريعي والتي تعود لغالبية الأفراد المشاركين في تحصيله، بينما عوائد الدخل الريعي المتولدة في الدولة الريعية تعود للحكومة.

إن إطلاق صفة الدولة الريعية ليس من الضروري أن تكون ملازمة للدولة في كل المدد الزمنية، وإنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي أي قد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية أو بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي، والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة. أي العمل على تنمية مصادر الإيرادات غير المعتمدة على الموارد الناضبة من شأنه أن يغير من وصف تلك الدولة، بالإضافة إلى ذلك أن انخفاض الاحتياطي النفطي نتيجة للاستنزاف الذي يحصل فيه أو زيادته باستكشافات جديدة هو الآخر ينعكس على الصادرات النفطية مما يؤدي إلى نقل



الدولة من حالة الى أخرى⁽⁸⁾. وعلى هذا الاساس فالدول الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁹⁾. ان الدول الريعية تعتبر إيرادات الصادرات النفطية مصدرا رئيسيا للدخل، الامر الذي جعل جميع الجهود التنموية عرضة للتقلبات تبعا للتقلبات في اسعار النفط واجمالي الكمية المصدرة التي تتحدد في الغالب بعوامل خارجية؛ وعليه فان انخفاض اسعار النفط يؤدي الى انخفاض الإيرادات الناتجة من تصديره ومن ثم تقليل قدرة الاقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية. وهذا يؤدي الى خفض مستوى الرفاه الاقتصادي وتعطيل الكثير من المشاريع الاستثمارية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة الى ذلك يحدث تآكل في الاحتياطات الرسمية للدولة⁽¹⁰⁾. اما في حالة ارتفاع اسعار النفط فان ذلك يعني زيادة عوائده النفطية التي يُعد مصدراً أساسياً للعملة الاجنبية مما يمكن الدول الريعية من تحقيق استثمارات كبيرة في مجالات البنية التحتية، والخدمات، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد⁽¹¹⁾.

ثالثاً: واقع التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

يهدف البحث من دراسة واقع التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 إلى التعرف على التقاطعات بين رعية الدولة والاقتصاد وأثرها على عملية تحقيق التنمية الاقتصادية ومناقشة الكيفية التي عوق النفط بها إمكانية تحقيق التنمية والآثار السلبية تركها وجود النفط في عدم احداث تنويع الاقتصاد وزيادة الاعتمادية على العوائد النفطية. وقد كشفت العديد من البحوث والدراسات أن الثروة النفطية في العراق لم تنعكس ايجابياً على الاقتصاد، بل قادت إلى مزيد من الفقر وانخفاضاً في معدلات النمو وبطء في معدلات التنمية، فقد اصبح العراق في أسفل قائمة البلدان الإقليمية والدولية في معظم مقاييس التنمية الاقتصادية، فلم تسهم الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بتحقيق مستويات مرتفعة في مؤشرات التنمية الاقتصادية جراء السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعت خلال تلك المدة، الامر الذي انعكس في ظهور اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات وضعف الأداء الاقتصادي، وانخفاض تكوين رأس المال الثابت، والاختلال في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. لقد تم استقاء البيانات في اعداد هذا البحث على المصادر الرسمية والتي تتمثل بتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتقارير التي تصدرها المؤسسات الحكومية الرسمية والصادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء ومديرية الحسابات القومية. ومن جملة هذه المؤشرات هي:



1. مؤشر ميزان المدفوعات

يعبر مؤشر ميزان المدفوعات عن هيكل التجارة الخارجية بحساب الميزان التجاري الذي يعد المكون الرئيس في ميزان المدفوعات، لما له أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أو عجز، فهو مؤشرا جوهريا للقدرة التنافسية ومعيارا لتطور البلدان وتوازنها، ويرتبط هذا المؤشر بدرجة تطور وتنوع القاعدة الانتاجية بحيث يعطي دلالات واضحة عن مدى قدرة البلد الانتاجية، وقدرته على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العملات الاجنبية¹². يتصف الاقتصاد العراقي بمحدودية التنوع النسبي في نمط إنتاجه من المعروض السلعي، بسبب غياب استراتيجية التنوع الاقتصادي وغياب الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، بالمقابل يتصف طلبه بالتنوع السلعي، مما يعكس مدى عجز الجهاز الانتاجي عن تلبية متطلبات حاجة الاقتصاد العراقي. فنظرة سريعة لهيكل الاستيرادات السلعية غير النفطية نجد انها تسهم بمتوسط نسبة 90% من اجمالي الاستيرادات خلال المدة 2014-2017، ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الاستيرادات الى ضعف الاقتصاد الوطني والقاعدة الانتاجية في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص والناجم عن ضعف الاستقرار الأمني وعزوف المستثمرين عن إقامة المشاريع الإنتاجية من جهة، وغياب الدعم الحكومي للمشاريع من جهة اخرى، فضلا عن عدم تفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار، الامر الذي ابقى الطاقات الانتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على السوق الخارجية لتغطية العجز في المعروض السلعي. اما الاستيرادات السلعية من المنتجات النفطية فقد شكلت متوسط نسبة تصل 10% من اجمالي الاستيرادات خلال المدة 2014-2017، توزعت بين استيراد الغاز السائل والبنزين وزيت الغاز¹³.

اما هيكل الصادرات السلعية العراقية فان السمة الغالبة لطبيعة تلك الصادرات هي المنتجات النفطية، التي تشكل ما نسبته 98% من إجمالي الصادرات، والجزء المتبقي من الصادرات السلعية لا يتجاوز 2% من صادرات سلعية غير نفطية. والجدول الآتي يوضح قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية.



جدول (1) قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية للعراق خلال المدة 2004 – 2018 (مليار دولار)

السنة	الصادرات السلعية غير النفطية (مليار دولار)	الصادرات السلعية النفطية (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	الاستيرادات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2004	0.4	17.3	17.7	21.3	-3.6
2005	0.6	18.4	19	20	-1
2006	0.6	26.6	27.2	18.7	8.5
2007	0.7	37.2	37.9	16.6	21.3
2008	0.9	61.1	62	30.1	31.9
2009	0.8	45.6	46.4	32.6	13.8
2010	0.8	51.2	51.4	37.3	14.1
2011	0.2	79.4	79.6	40.6	39
2012	0.3	93.8	94.1	50.1	44
2013	0.4	89.4	89.8	50.4	39.4
2014	0.4	83.5	83.9	45.2	38.7
2015	0.3	43.4	43.7	47.4	-3.7
2016	0.5	45	45.5	42	3.5
2017	0.6	62	62.6	44	18.6
2018	0.7	88	88.7	46	42.7
2019	0.8	78	78.8	50	28.8
2020	0.6	42	42.6	41	1.6
2021	0.9	75	75.9	45	30.9
2022	1	115	116	55	61
2023	9.2	97	106.2	24.6	81.6

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

نلاحظ من الجدول (1) هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية 98% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعني غياب التنوع الاقتصادي في البلد، والاعتماد على النفط بشكل كامل. أن الوقوف على هذه الحقيقة يظهر أمراً بالغ الخطورة مضمونه الاعتماد كلياً على الإيرادات النفطية، وأن النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي يمثل نمواً في الإيرادات النفطية، كذلك أن النمو الاقتصادي في العراق يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى حد بعيد، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي يوصف بأنه "اقتصاد ريعي" ويتضح ذلك جلياً من خلال ملاحظة الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات العراقية، وعليه تكمن وراء ذلك دلالات عميقة أهمها أن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط الدولية وهذا ما انعكس فعلاً خلال الإزمات العالمية حيث انخفضت أسعار النفط في السوق الدولية مما أدى إلى انخفاض قيمة صادرات العراق.



2. مؤشر تكوين رأس المال الثابت

يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملاً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية، ويعكس حجم القدرات الإنتاجية المتحققة جراء الإضافات السنوية للاصول الثابتة. فبعد عام 2003 تعرضت البنى التحتية إلى أعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة، مما أدى إلى دمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية وأيضاً خسائر اجتماعية كبيرة، الأمر الذي تسبب في شلل لحركة النشاط الاقتصادي الوطني، وتدهور البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعي النفط، والصناعة، إذ توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة نحو 192 شركة عامة، وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة لتهاك المنشآت النفطية وحاجتها إلى التطوير والصيانة. لذلك برزت الحاجة إلى أهمية التكوين الرأسمالي بعد عام 2003 كون هذا المؤشر من أبرز المتغيرات الاقتصادية. واستناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فقد شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً ملموساً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت على رغم من الحاجة الماسة له. فخلال عام 2006 كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت يساوي 16911 مليار دولار، وهذا القيمة من التراكم الرأسمالي لا تفي بمتطلبات الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاريع معطلة وبنى تحتية مدمرة جراء عمليات الاحتلال الأمريكي. وعلى الرغم من ارتفاع التكوين الرأسمالي إلى 32940 مليار دينار عام 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط في الربع الأول من هذا العام، إلا أن تكوين رأس المال الثابت انخفض إلى 13471 مليار دينار بسبب الأزمة المالية التي القت بآثارها على الاقتصاد العراقي عام 2009. كما أن هذه الزيادات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما هي جانب كبير منها تعويض وتغطية لآثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت قائمة فعلاً.

وفي عام 2010 أخذت أسعار النفط بالارتفاع التدريجي حتى عام 2013، الأمر الذي أدى إلى تحسن في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إذ ارتفع من 26252 مليار دينار إلى 55036 مليار دينار على التوالي⁽¹⁴⁾. أما أسهم القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت، فقد اتسم بالانخفاض في هذه المرحلة إذ كانت النسب متدنية، بحيث بلغت أعلى نسبة له 7.2% في عام 2009 نتيجة للزيادة في نشاط قطاعات الانتاج غير الحقيقي (البنوك) وقطاع ملكية دور السكن، إلا أن أسهامه لا يزال ضئيلة وشبه معدوم⁽¹⁵⁾.



اما في عام 2015 فقد انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت الى 50650 مليار دينار عما كان عليه عام 2014 والذي بلغ 55834 مليار دينار ويرجع ذلك الى تداعيات الحرب مع تنظيم داعش الارهابي، التي ادت الى انخفاض الاستثمارات وبشكل كبير خلال السنوات الثلاث من دخول داعش الى العراق، وخصوصا في المحافظات الشمالية. فالإنفاق الاستثماري المنخفض يعيق إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية للمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية بالتزامن مع عدد السكان المتزايدين. واستمر الانخفاض في إجمالي تكوين رأس المال الثابت حتى بعد عام 2018 فقد بلغ 31944 مليار دينار ولم يشهد اي تحسن بسبب انخفاض نسبة ما خصص للإنفاق الاستثماري⁽¹⁶⁾. ويلاحظ من بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت ان الاضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المميز فيه، وذلك لامتلاكها القطاع النفطي الذي يعد المصدر الرئيس في الحصول على العملات الاجنبية ومن ثم تستخدم في تمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحور الذي يمارسه القطاع العام. وعلى النقيض من ذلك انخفاض دور القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت بالرغم من التشريعات، والقوانين التي وضعتها الدولة لتسهيل ولوج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، لكي يسهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد المحلي في ظل بيئة تنافسية وشراكة عالمية، وملتزمة بعض الأهداف أبرزها زيادة إسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت ليؤدي دوره في هذا المجال الحيوي. الا ان واقع الحال يشير الى ان هناك تلوؤاً في اسهام هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت فلم يتجاوز متوسط اسهامه خلال المدة 2006-2012 أكثر من 7%، ويرجع ذلك مجموعة من المعوقات تمثلت في عدم كفاية التمويل المتاح ونقص الاستثمار في البنية التحتية وجمود سوق العمل. في وقت كان فيه العراقيون يتطلعون للنهوض بالواقع التنموي واحراز مستويات تنموية متناسبة مع امكاناته وحاجات سكانه والقيام بإعادة البناء والاعمار وتأسيس دولة جديدة قادرة على تحقيق ذلك واعادة توظيف الامكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها البلد في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية، اما خلال المدة 2013-2018 فقد اخذ اسهام القطاع الخاص بالتحسن التدريجي بحيث وصل بحدود 35%، وهذا التحسن ناجم من انخفاض الانفاق الاستثماري على المشاريع والبنى التحتية بسبب ترشيح الانفاق العام وتقليص النفقات الاستثمارية وليس نتيجة تحسن نشاط القطاع الخاص كون سياسته اتسمت بعدم التنوع والثبات وبقيت على انماطها التقليدية⁽¹⁷⁾. وان كان هنالك زيادة طفيفة في اسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت خلال عامي 2017-2018 تعود الى زيادة نشاط القطاع الخاص في مجال الصناعة وانشطة قطاع ملكية دور السكن خصوصا مع



وجود مدن مدمرة جراء الحرب وبنية تحتية متهالكة، فضلا عن أنشطة الخدمات وبالتالي زيادة نسبة اسهامه في تكوين راس المال الثابت، بعد انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش وتحسن الاوضاع الامنية.

3. مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

ان مؤشر تكوين الناتج المحلي الاجمالي شهد اختلالا كبيرا في تكوينه بعد عام 2003 ويعد من السمات الأساسية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي، فهيكّل الإنتاج في الاقتصاد العراقي يتسم بغلبة القطاع الاستخراجي على قطاعي الزراعة والصناعة وعلى الرغم من أن بعض القطاعات السلعية تحقق معدلات نمو موجبة تسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الا انها تعاني من تشوهات عديدة في هياكل إنتاجها وان نسب اسهامها متواضعة جدا. ان اساس الاختلال الهيكلي ناجم من هيمنة الحكومة على القطاع النفطي ومن ثم السيطرة على أهم مصادر النقد الأجنبي، إذ إن لها الأثر الأكبر في تخصيص الموارد بين الاستهلاك، والاستثمار. والجدول الآتي يوضح نسبة اسهام الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (2) التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للأعوام 2003-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	النشاط الاقتصادي
3.1	3	3.2	3.1	3.3	2.4	3.3	3.8	3.9	5.2	6.9	الزراعة والغابات والصيد
52	55	45	40	43.5	47.1	37.8	29.8	30.8	45.4	57.3	التعدين والمحاجر
2.5	2.4	2.2	2.1	2	1.5	2.3	2	1.8	2.3	1.3	الصناعة التحويلية
3.3	3.2	3.1	3	2.9	2.7	3.6	3	2.9	1.8	0.8	الكهرباء
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	النشاط الاقتصادي
3.1	3	3.2	3.1	3.3	2.4	3.3	3.8	3.9	5.2	6.9	الزراعة والغابات والصيد
52	55	45	40	43.5	47.1	37.8	29.8	30.8	45.4	57.3	التعدين والمحاجر
2.5	2.4	2.2	2.1	2	1.5	2.3	2	1.8	2.3	1.3	الصناعة التحويلية
3.3	3.2	3.1	3	2.9	2.7	3.6	3	2.9	1.8	0.8	الكهرباء
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	2005	النشاط الاقتصادي
3.1	3	3.2	3.1	3.3	2.4	3.3	3.8	3.9	5.2	6.9	الزراعة والغابات والصيد
52	55	45	40	43.5	47.1	37.8	29.8	30.8	45.4	57.3	التعدين والمحاجر
2.5	2.4	2.2	2.1	2	1.5	2.3	2	1.8	2.3	1.3	الصناعة التحويلية
3.3	3.2	3.1	3	2.9	2.7	3.6	3	2.9	1.8	0.8	الكهرباء

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.



من خلال تتبع الاسهامات النسبية للأنشطة الاقتصادية الخاصة بالقطاعات المكونة للنتائج المحلي الإجمالي في الجدول أعلاه، يتضح لنا وبصورة جلية مدى الاختلال في الهيكل الانتاجي لتلك القطاعات، اذ يتميز القطاع النفطي بارتفاع نسبة اسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من تباين النسب خلال سنوات الدراسة. اما بقية القطاعات السلعية الأخرى فقد تميزت بانخفاض النسب إلى مستويات متدنية بحيث لا تتناسب، والإمكانات المتاحة، اذ بلغ نسبة إسهم قطاع الصناعة، والكهرباء، والبناء والتشييد في تكوين الناتج المحلي الى 2.3%، 1.8%، 6.3% على التوالي خلال عام 2010 ولم يحصل الا تحسن طفيف خلال الأعوام اللاحقة، مما يبين مدى ضعف البنية الاقتصادية، والمشكلات الهيكلية، التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب حالة الفوضى السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرون. ولم يختلف الامر كثيرا خلال العقد الثاني، اذ بقيت اغلب اسهامات القطاعات السلعية منخفضة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي باستثناء القطاع النفطي وان انخفض نسبة اسهامه بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وما تبعها من انخفاض أسعار النفط، بالمقابل فقد ارتفع اسهام قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي بحيث وصل اسهامه الى ما يقارب 25%، اما قطاع الزراعة فقد انخفض اسهامه بشكل كبير بسبب قلة الدعم الحكومي وشحة المياه وسياسة الاستيراد بدون قيود، اما القطاع الصناعي فقد انخفض اسهامه بشكل كبير بسبب نقص امدادات الطاقة وارتفاع أسعار المواد الراسمالية والاولية.

إن هذا الفشل التنموي ما هو الا حصيلة تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تكشفها المحددات التنموية، مع الإقرار أن هذا التدهور في المؤشرات ناتج عن التبدل السياسي والسياسات الخاطئة التي اتبعت. وبهدف تحديد النقاط الأساسية في تحليل ذلك الفشل التنموي يمكن تأشير أهم المحددات الجوهرية التي تعترض مسيرة التنمية في الاقتصاد العراقي.

رابعا: محددات التنمية الاقتصادية في العراق

واجهة التنمية الاقتصادية في العراق تحديات عديدة ترافقت مع التبدلات السياسية، الامر الذي أدى الى التأثير سلبا في عملية التنمية الاقتصادية بشكل الذي أدى الى ظهور فجوة كبيرة بين التنمية في العراق والتنمية في الدول الإقليمية. ومن جملة تلك التحديات هي:

1. خطط تنموية بدون تخصيص مالي: بعد عام 2003 وضعت الحكومة مجموعة من الخطط التفصيلية والشاملة بهدف النهوض بواقع التنمية الاقتصادية حيث نشرت مجموعة من الخطط التفصيلية والشاملة، وحصلت الحكومة على عدة مقترحات تخص التنمية الوطنية من قبل المنظمات



الدولية مثل صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فوضعت اول خطة عام 2005-2007 تضمنت تطوير الصناعة النفطية واعادة تأهيلها. والتأكيد على التحولات الهيكلية للاقتصاد من خلال ايجاد اقتصاد متنوع. كما وضعت خطة 2010-2014 التي تضمنت ادراج المشاريع وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وركزت هذه الخطة على موضوع البعد المكاني للتنمية وتوزيع ثمار التنمية بشكل منصف وعادل على عموم العراق على وفق مستوى الحرمان والحاجة. وإعطاء دور اكبر للحكومات المحلية على وفق الأسلوب التدريجي الهادف إلى إرساء، وتوطين آليات اقتصاد السوق في تحديد الأولويات، واتخاذ القرارات، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل عملية التنمية وتوليد فرص العمل⁽¹⁸⁾. ثم جاءت خطة 2013-2017 والتي تعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي وركزت اهدافها الاقتصادية على بناء اقتصاد متنوع ومزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة كأقطاب تنموية، وزيادة نسبة اسهامها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ان هذه الخطة ستستكمل المسار التنموي للخطة الماضية ويكون فيها القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في التنمية⁽¹⁹⁾. وعلى الرغم من أن خطط الحكومة العراقية تسرد العديد من المبادرات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي إلا أن جهود الحكومة في تحقيق الاهداف الموضوعية بشكل حقيقي هي جهود غير متوازنة، إذ لم تستطع الحكومة تحقيق الهدف الرئيس، والمتمثل في تنويع الاقتصاد العراقي، وجعله اقتصاداً متنوعاً ذي قاعدة انتاجية واسعة خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك الخدمات، والتخلص من الاعتماد على النفط وما يصاحبه من تقلبات واسعة تعرض الاقتصاد العراقي الى الانحراف عن مساره المرسوم، ويبدو أن الخطط السابقة قد عملت على تحديد التحديات العامة، التي يواجهها الاقتصاد العراقي، وتقديم أهداف عامة للتعامل مع تلك التحديات، بالإضافة الى عبارات عامة حول افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف. ويبدو ان السبب الرئيس في عدم تنفيذ تلك الخطط يرجع لعدم وجود صلة ما بين الخطط والموازنات العامة، فوثائق وجداول الموازنات العامة لا تشير الى هذه الخطط، ويرجع ذلك لعدم توفر اداة واضحة لإلزام الموازنات بتنفيذ تخصيصات استثمارية فيها تقابل تكاليف قائمة بمشاريع فيما لو كان هناك مثل هذه القائمة. لذلك فان المشاريع الواردة في الموازنة تعتمد على اقتراحات من الوزارات المختلفة تملئها الحاجات الانية⁽²⁰⁾.

2. محدودية اسهام القطاع الخاص في العملية التنموية: ان اتساع سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج أدى الى جعل الادارة الاقتصادية تتسم بدرجة عالية من المركزية ليس من الناحية القانونية فحسب



بل ان المبادرة في تحضير واتخاذ القرارات الاقتصادية الحاسمة ومع تنامي إيرادات النفط وزيادة كميات الانتاج جعلها المحتكر الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية وتحديد الأدوار التي يقوم بها القطاع العام والقطاع الخاص، لذلك عانى القطاع الخاص من التهميش، وعدم ممارسة دوره الحقيقي في النشاط الاقتصادي، وبناء الاقتصاد، واستمر القطاع الخاص غير قادر على القيام بدوره في التنمية لذلك لجأ الى المشاريع ذات الربح السريع والقصيرة الامد⁽²¹⁾. كما شهدت هذه المرحلة انتكاسة جديدة للقطاع الخاص نتيجة أعمال التخريب التي استهدفت الكثير من المشروعات الخاصة، وتوقف المشروعات الصناعية الخاصة حيث تعطل اكثر من 60 الف مشروع صغير تابع لهذا القطاع، بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الانتاجية، فضلاً عن إن الانفتاح على العالم الخارجي أدى إلى إغراق السوق المحلية بالكثير من السلع والخدمات الاجنبية وبأسعار منخفضة جداً يصعب على القطاع الخاص منافستها بسبب بدائية الوسائل المستخدمة في الإنتاج، إضافة إلى تدني مستويات الإنتاجية ونقص المواد الأولية⁽²²⁾. ونتيجة لتلك الظروف تمت إدارة دفة الاقتصاد العراقي من قبل الإدارة الأجنبية والتي سمحت بحرية التجارة دون اية قيود تعريفية او كمية مما جعل العرض غير محدود للسلع المستوردة، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني، الامر الذي أدى الى عدم قدرة القطاع الخاص على منافسة المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والرخيصة الثمن⁽²³⁾.

ان ابرز الاسباب التي جعلت القطاع الخاص مكبوتا وغير قادر على خلق ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفسر وفقا لدراسة اجراها البنك الدولي حول بيئة الاعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فالاقتصاد العراقي مهكل بشكل معين لتثبيط الاعمال الخاصة من حيث البدء بأنشطة الاعمال الجديدة والنفذ للالتزام والتجارة عبر الحدود واناذ العقود وتصاريح البناء، ووفقا لهذه المؤشرات وجد ان العراق اكثر البيئات التنظيمية المعادية للأعمال والتي تواجه القطاع الخاص، اذ احتل العراق المرتبة 156 من بين 189 بلدا في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2015 الصادر عن البنك الدولي مقارنة بالمرتبة 151 في عام 2014⁽²⁴⁾. وفي عام 2020 احتل العراق المرتبة 172 من بين 190 دولة وبواقع 44.7 نقطة من اصل 100 نقطة⁽²⁵⁾. ان بيئة الاعمال هذه تعمل كضريبة شديدة على المستثمرين وتثبط من عزيمتهم عن محاولة انشاء عمل جديد.

3. الاعتماد على النفط: لقد تجذرت بنية الاقتصاد العراقي بتزايد اعتمادها على قطاع النفط الخام يعد العراق البلد الأكثر اعتمادا على النفط في منطقة بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اذ يسهم النفط بأكثر من ثلثي الناتج أي بحوالي 76% من بين القطاعات الاقتصادية، وهو بذلك اكبر بكثير



من الكويت جارتها المعتمدة على النفط والتي يشكل النفط فيها اقل من 40% من الناتج المحلي الاجمالي، واقل من 45% في السعودية. والقطاع النفطي المصدر الرئيس للإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي فهو مصدر كل عائداته تقريبا، اذ يمثل أكثر من 90% من إيرادات الحكومة المركزية و 98% من الصادرات، اضافة الى كون هذا القطاع العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد وتمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة وهو الاداة الرئيسية في ذلك التمويل الى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية الاقتصادية مرهونة بحركة عائدات النفط⁽²⁶⁾. وعليه فقد اصبح الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الدولية. فالطابع التصديري لقطاع النفط سيضع قيودا على نجاح السياسة الاقتصادية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها على وفق ما مخطط له، إذ إن زيادة الانتاج في قطاع النفط، ثم التصدير يؤدي الى زيادة حصيلة النقد الاجنبي التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة إيرادات الموازنة العامة²⁷. ويحدث العكس في حال انخفاض أسعار النفط، فقد ادت الازمة المالية عام 2009 الى اثار سلبية على الاقتصاد العراقي بسبب هبوط اسعار النفط، وكذلك الحال مع ازمة عام 2014 وما تبعها من انخفاض أسعار النفط عام 2015 حيث وصل سعر البرميل 45 دولار، فيما بلغت العوائد النفطية بحدود 51 تريليون بعد ان كانت عام 2013 بحدود 104 تريليون، واستمر هذا التذبذب بالأسعار حتى الوقت الحالي وما شهدته الموازنة العامة من انخفاض في إيراداتها بسبب الانهيار في اسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث وصل سعر البرميل الى 23 دولار وانخفضت حصة العراق من النفط المصدر حسب الاتفاق مع منظمة اوبك 2700 الف برميل يوميا، ومن ثم فان الحكومة العراقية سوف تواجه صعوبات عديدة في ادارة تلك العوائد، خصوصا مع ارتفاع نفقاتها العامة⁽²⁸⁾.

إن نمط التنمية الاقتصادية في العراق استمر أسير النفط، كون ان عوائد النفط تعد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية في العراق، ذلك ان اعتماد الدولة على النفط كمصدر رئيس للإيرادات لتمويل التنمية خلال أربعين عاما تضمن مخاطر لارتباط حركتها بوفرة العوائد النفطية أو شحتها، الامر الذي يهدد عملية التنمية الاقتصادية وتحديد مدياتها إضافة إلى تقييد خيارات العراق الاستراتيجية بالعديد من المتغيرات والسياسات، وبالتالي تزايد معها خيارات التصرف التحكمي بالموارد على الصعيد الكلي، وتوزيع عوائدها على الصعيد الجزئي، مما سبب تشوهات واسعة في بنية الاقتصاد



العراقي وتركيبه القطاعي وإعاققة تنفيذ أهداف الدولة⁽²⁹⁾. والجدول الاتي يوضح حجم الصادرات النفطية ونسب اسهامها في الإيرادات.

جدول (3) قيمة الصادرات النفطية ونسبة إسهامها في الإيرادات العامة (2004-2023) (تريليون دينار)

السنة	الصادرات النفطية	الإيرادات العامة	مساهمة النفط %
2004	25.1	33	79
2005	27	40.5	85
2006	39	49.1	91
2007	46.6	54.6	97
2008	72.8	80.3	86
2009	53.3	55.2	93
2010	59.5	69.5	91
2011	92.8	100	92
2012	109.3	119.5	92
2013	104.2	113.8	77
2014	97.3	105.4	82
2015	51.3	66.5	85
2016	60	67	89
2017	75	83	90
2018	95	105	90
2019	85	95	89
2020	55	70	79
2021	90	110	82
2022	140	160	88
2023	130	150	87

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: جمهورية العراق الموازنة العامة.

خامسا: التنوع الاقتصادي والفكاك من فخ الاعتمادية النفطية

إن تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من استمرار الفخ الريعي، هو أمر في غاية الصعوبة، كونه معضلة من الصعب إيجاد تسوية مناسبة لها، ويعود ذلك إلى أن تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع بعضها يقود إلى استحكام الفخ الريعي وصعوبة الإفلات منه، إلا أن ذلك لا يعني البقاء والاستسلام لهذه الحالة، لذلك يتطلب الأمر من الحكومة وقفة جادة من خلال تبني مجموعة من سياسات واستراتيجيات تنموية من شأنها التخفيف ومن ثم معالجة الحالة الريعية. ومن جملة تلك الإجراءات هي تطوير القطاع الزراعي الذي يعد قاعدة من قواعد الاقتصاد العراقي يعمل على تنمية الانتاج بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم توفير الأمن الغذائي للبلاد من



خلال بذل جهود حثيثة ومكثفة لغرض اعادة تأهيل هذا القطاع لإزالة التحديات التي يواجهها وتعزيز سياسة الدعم الحكومي المباشر للقطاع الزراعي. كذلك العمل على تطوير القطاع الصناعي باعتباره مصدرا مهما في تمويل التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى بعد قطاع النفط من خلال تبني سياسة صناعية فعالة تهدف إلى تنمية القطاعات الاخرى خاصة ذات القابلية التصديرية بغية استيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين لسوق العمل تدريجيا، ومنح الاعانات المالية والمعنوية التي تسهم وبشكل فعال في تحديث الخطوط الانتاجية بتكنولوجيا متطورة، إضافة الى حماية الصناعات المحلية عبر السياسات التجارية المتمثلة بنظام الحصص والتعريفات الكمركية أو منع استيراد ما يتم انتاجه في السوق المحلية. ومن الإجراءات التي تساعد في تخفيض الاعتمادية على المورد الواحد هو تطوير قطاع السياحة كونه مصدرا اضافيا للدول التي تمتلك مصادر اخرى للدخل ويسهم في تمويل الموازنة العامة وبالتالي يُمكن أن يكون هذا القطاع مصدرا مهما للإيرادات التي تساعد في تمويل التنمية الاقتصادية من ناحيتين المورد المالي للعملات الاجنبية وايضا يعد قطاعا ذا تشابك واسع مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى مما يساعد على تنميتها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. غياب وجود استراتيجية فعلية للتنوع الاقتصادي، ادى الى استمرار اعتماد الحكومة المركزية على النفط وبالنتيجة استمرار الطبيعة الريعية.
2. وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والإيرادات النفطية في البلدان الريعية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص. وان الانخفاض الذي يطرا على الإيرادات النفطية سينعكس على تخفيض النفقات العامة وبصورة مباشرة يكون على حساب تخفيض النفقات الاستثمارية.
3. عدم قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية بسبب تزايد النفقات التشغيلية، الامر الذي اثر سلبا في ايجاد موارد لتمويل التنمية من المصادر المحلية (الحكومية والخاصة)، فضلا عن آثار المزاحمة الناتجة عن التوسع في الاقتراض الحكومي وتفاقم الدين الداخلي والخارجي.
4. استمرار هيمنة إيرادات الموارد الطبيعية كمصدر أساس، ورئيس في تمويل الموازنة العامة للدولة وتكوين اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع استمرار هيمنتها بوصفها مصدراً لتمويل التنمية الاقتصادية في المستقبل.



ثانيا: التوصيات:

- 1- ضرورة تقليل الاعتماد على النفط واعتباره مصدر رئيسي للايرادات العامة . وذلك من خلال تنوع القاعدة الانتاجية وتطوير القطاعات الانتاجية غير النفطية.
- 2- اصلاح النظام الضريبي وتفعيله ممايساهم في تعزيز الايرادات الغير نفطية وتحقيق العدالة الاجتماعية
- 3- الاعتماد على سياسات مالية رشيدة تضمن توجه الانفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية والتنمية بدل التركيز على الانفاق التشغيلي
- 4- دعم القطاع الزراعي عبر توفير مستلزمات الانتاج الحديثة كذلك حماية المنتج المحلي وتشجيع الاستثمار الزراعي
- 5- تاهيل القطاع الصناعي وتشجيع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة للحد من الاستيراد وتوفير فرص العمل
- 6- الاهتمام بالقطاع الخاص وتفعيل دوره وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة من خلال تسهيل الاجراءات الادارية
- 7- مكافحة الفساد الاداري والمالي اذ يعتبر احد اهم معوقات التنمية الاقتصادية بعد عام 2003
- 8- بناء مسسات اقتصادية كفوءة وقادرة على التخطيط والتنفيذ
- 9- معالجة مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب ويكون عبر برامج تشغيل حقيقية مرتبطة بالمشاريع الانتاجية
- 10- تحسين مستوى الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. بوصفها ركيزة اساسية للتنمية المستدامة
- 11- الاستفادة من الدراسات والتجارب الدولية في التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع

المصادر:

1. الكتب:

- 1) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مطبعة الساقى، قسم الدراسات الاقتصادية/ جامعة البصرة ، 2012.



- (2) غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، كلية الاقتصاد/جامعة دمشق، دمشق، بدون سنة نشر.
- (3) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش، الأردن والعراق، 2013.
- (4) احمد عمر الراوي، احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2014.
- (5) أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، 2011.
- (6) فرانك كنتر، الاقتصاد السياسي للعراق: اعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي، منشورات ضفاف، بيروت، 2015.

2. بحث في مجلة علمية:

- (1) يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك لعملية التنمية ام معوق له؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1، مجلد32، جامعة الكويت، 2004.
- (2) مايح شبيب الشمري، مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة.
- (3) علي مرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013.
- (4) حسن لطيف، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق: الديمقراطية والنفط والتنمية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، " بناء الدولة .. بناء العراق "، 2012، ص8.
- (5) علي إسماعيل عبد المجيد، تنويع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد3، المجلد16، 2018.

3. الرسائل والأطاريح:

- (1) حامد عباس محمد، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعانية" المملكة العربية السعودية أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، 2008.
- (2) احمد محمد احمد، اقتصاديات النفط في مجلس التعاون، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الانسانية، جامعة ام القرى، 1991.



4. التقارير:

- (1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010.
- (2) البنك الدولي، تقرير ممارسة الاعمال.
- (3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.
- (4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014.
- (5) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2020، بغداد.
- (6) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2020، بغداد.
- (7) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2017، بغداد.
- (8) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2017.
- (9) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2019.

5. المواقع الالكترونية:

- (1) أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، 2011.
https://www.akhbaar.org_adilhabaarticle
- (2) الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية.
- 3) <https://arabic.doingbusiness.org/>
- 4) <http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real>
- 5) http://www.farouq.moch.gov.iq/farah/www_oil_gov_default.html

(1) مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ، ص8.

(2) أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، 2011، ص3. https://www.akhbaar.org_adilhabaarticle

(3) حسن لطيف، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق: الديمقراطية والنفط والتنمية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، " بناء الدولة .. بناء العراق "، 2012، ص8.

(4) علي مرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013، ص9.

(5) غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، كلية الاقتصاد/جامعة دمشق، دمشق، بدون سنة نشر، ص3.



- (6) محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي: المفهوم والاشكالية، المركز الديمقراطي العربي، 2016. <https://democraticac.de>
- (7) مايق شبيب الشمري، مصدر سابق، ص4.
- (8) حامد عباس محمد، 5. حامد عباس محمد، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعانية" المملكة العربية السعودية أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، 2008، ص61.
- (9) مايق شبيب الشمري، مصدر سابق، ص9.
- (10) يوسف خليفة اليوسف، هل القطاع النفطي محرك لعملية التنمية ام معوق له؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، مجلد32، جامعة الكويت، 2004، ص16.
- (11) احمد محمد احمد، اقتصاديات النفط في مجلس التعاون، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الانسانية، جامعة ام القرى، 1991، ص99.
- (12) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2020، بغداد، ص103.
- (13) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2017، بغداد، ص96-97.
- (14) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2017، ص513.
- (15) جمهورية العراق، وزارة التخطيط/ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010، ص31.
- (16) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2019، ص513.
- (17) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي 2020، بغداد، 2021، ص59.
- (18) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، ص17-18.
- (19) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، ص72.
- (20) علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والازمات، مصدر سابق، ص12.
- (21) **علي إسماعيل عبد المجيد، تنويع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات)**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد3، المجلد16، 2018، ص37.
- (22) احمد عمر الراوي، احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2014، ص322.
- (23) احمد ابراهيم علي، الاقتصاد العراقي وفاق المستقبل القريب، ص2.
- <http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real>
- (24) صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 15/235، مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 وطلب الشراء بموجب اداة التمويل السريع، 2015، ص33.
- (25) البنك الدولي، تقرير ممارسة الاعمال. <https://arabic.doingbusiness.org/>
- (26) فرانك كنتر، الاقتصاد السياسي للعراق: اعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي، منشورات ضفاف، بيروت، 2015، ص167.
- (27) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريديش، الأردن والعراق، 2013، ص8.
- (28) الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية.
- http://www.farouq.moch.gov.iq/farah/www_oil_gov_default.html
- (29) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مطبعة الساقى، قسم الدراسات الاقتصادية/ جامعة البصرة، 2012، ص64.